مطالبة 56 مدعياً عاماً عينهم ترامب بالاستقالة

خطة بايدن لرفع الحد الأدنى للأجور قد تأتي بنتائج متناقضة

واشنطن – «وكالات» : قالت شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأمريكية أمس الثلاثاء، إن من المتوقع أن تطلب وزارة العدل من عشرات المدعين الذين عينهم الرئيس السابق دونالد ترامب، الاستقالة.

ومن المتوقع أن يشمل طلب الاستقالة 56 مدعياً عاماً عينهم ترامب، وصادق مجلس الشيوخ على تعيينهم.

وحدد مسؤولو وزارة العدل موعداً للاتصال مع المدعين في جميع أنحاء البلاد، لمناقشة الانتقال الذي من المتوقع أن يستغرق أسابيع.

ولفتت الشبكة إلى أن تغيير المدعين أمر روتيني، وتحكمه في الغالب التوجهات السياسية.

وفي 2017، طلب المدعي العام جيف سيشنز من 46 مدعياً عينهم الرئيس الأسبق باراك أوباما الاستقالة.

وسُمح لعدد قليل منهم بالبقاء لفترة وجيزة، إلا أن معظمهم اضطر إلى المغادرة على الفور.

من جهة أخرى كشف تقرير رسمي صدر الإثنين، أن مقترح الرئيس الأمريكي جو بايدن بزيادة الحد الأدنى للأجور قد يتسبب بخسارة 1.4 مليون وظيفة لكنه سيُخرج 900 ألف شخص من دائرة الفقر.

ومن المتوقع أن يزيد الاقتراح أيضاً أجور 27 مليون عامل آخر، وفق تقرير أعدّه مكتب الميزانية في الكونغرس وأظهر أنّ الزيادة الإجمالية في المداخيل تفوق خسائر خفض التوظيف.

ويعطي التقرير صورة متناقضة لمزايا خطة رفع الحدّ الأدنى للأجور من 7 دولارات في الساعة حالياً إلى 15 دولاراً بحلول عام 2025، ويدافع بايدن عن الزيادة باعتبارها جزءاً من خطته الاقتصادية، معتبراً أنّ العوائد تفوق التكاليف.

وآخر مرة رُفع فيها الحدّ الأدنى للأجور كان في 2009 بعد إقرار القانون عام 2007، على الرّغم من أنّ بعض الولايات فرضت زيادة أعلى.

ويصف المؤيدون مشروع الزيادة بأنه أساسي من أجل معالجة التفاوت المتزايد في الدخل داخل الولايات المتحدة، خاصة

الرئيس الأمريكي جو بايدن

في المجتمعات الملوّنة التي عانت من تبعات كوفيد19-، ولكنّ نقّاداً حذّروا من أنّ هذه الزيادة قد تضرّ بالأعمال الصغيرة.

واعترف بايدن خلال لقاء مع شبكة «سي بي اس» الأسبوع الماضي، أنّ زيادة الـ 15 دولاراً قد لا يتم تضمينها في حزمة التحفيز البالغة 1.9 تريليون دولار، لكنه أعاد تأكيد التزامه بها.

وتوقّع التقرير أن يدفع رفع الأجور بأرباب العمل إلى تحميل المستهلكين زيادة التكاليف، ما يؤدّي إلى خفض الاستهلاك ومن ثم فقدان الوظائف، لكنه أشار أيضاً إلى أنّ زيادة أجور الأسر ذات الدخل المنخفض ستؤدي إلى رفع الاستهلاك بينهم، وهو ما من شأنه تقليل انخفاض التوظيف لسنوات عدة بعد سريان مفعول الزيادة.

وتقدّر الدراسة أن يقفز صافي الرواتب الى 333 مليار دولار خلال عقد حتّى 2031، و509 مليار دولار مع الأجور المرتفعة، أي ما يعوّض أكثر من الـ 175 مليار دولار المفقودة جراء خفض الوظائف، وهناك الكثير من النقاش بين الاقتصاديين والقليل من الاجماع حول تأثير رفع الحدّ الأدنى للأجور.

وقال معهد السياسة الاقتصادية، وهو مركز بحث تقدّمي، إنّ تقرير مكتب الميزانية في الكونغرس «خاطئ وحسب»، مشيراً إلى تقارير أخرى لم تظهر أي تأثير سلبي على التوظيف.

من ناحية أخرى أجرت حاملتا طائرات أمريكيتان تدريبات مشتركة في بحر الصين الجنوبي الثلاثاء، بعد أيام من إبحار سفينة حربية أمريكية بالقرب من جزر تسيطر عليها الصين في المياه المتنازع عليها وأصبحت نقطة ساخنة أخرى في العلاقات المتوترة بين بكين وواشنطن.

وقالت البحرية الأمريكية إن حاملتي الطائرات تيودور روزفلت ونيميتز ومجموعتيهما القتاليتين «أجريتا العديد من التدريبات بهدف زيادة التوافق العملياتي بين القطع فضلاً عن قدرات القيادة والتحكم»، وذلك في أول عمليات ثنائية لحاملتي طائرات في الممر المائي المزدحم منذ يوليو 2020.

وتأتي التدريبات بعد أيام من تنديد الصين بإبحار المدمرة الأمريكية جون إس. ماكين بالقرب من جزر باراسيل الخاضعة لسيطرة بكين.

ووصفت واشنطن إبحار مدمرتها بعملية لحرية الملاحة وهذه أول مهمة من نوعها للبحرية الأمريكية منذ تولي جو بايدن الرئاسة.

وقال الأميرال جيم كيرك قائد المجموعة القتالية لحاملة الطائرات نيميتز في بيان: «نحن ملتزمون بضمان الاستخدام القانوني للبحر وهو ما يكفله القانون الدولي لكافة البلدان».

أمريكا: أورتيغا يقود نيكاراغوا نحو الديكتاتورية

رئيس نيكاراغوا دانيال أورتيغا

واشنطن – «وكالات» : أكدت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن، أن رئيس نيكاراغوا، دانيال أورتيغا، يقود بلاده «نحو الديكتاتورية» تعبيراً عن رفض الولايات المتحدة تعليق عمليات مؤسسة «فيوليتا باريوس دي تشامورو» والفرع المحلي لمنظمة الكتاب «بين انترناشيونال» بسبب قانون مثير للجدل.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في بيان مساء الإثنين، إن «الولايات المتحدة قلقة للغاية من القمع المتزايد من حكومة الرئيس دانييل أورتيغا في نيكاراغوا».

وتابع «تصرفات النظام بموجب ما يسمى بقانون عملاء الخارج أدت في الأسبوع الماضي إلى إغلاق معقلين لحرية التعبير، فرع نيكاراغوا لمنظمة بين انترناشيونال ومؤسسة فيوليتا باريوس دي تشامورو».

ويفرض القانون، المعروف في نيكاراغوا باسم «قانون بوتين» من قبل المعارضين، غرامات وعقوبات وطلب التدخل في الممتلكات والأصول، فضلاً عن إلغاء الشخصية الاعتبارية للمنظمات غير الحكومية إذا تدخلت في «قضايا أو أنشطة أو قضايا السياسة الداخلية»، وهو مفهوم تركه التشريع مفتوحاً لتفسير السلطات.

وبالمثل، يوصف «عميلاً للخارج» كل النيكاراغويين الطبيعيين أو الاعتباريين أو حاملي جنسيات أخرى من «الذين يحصلون على تمويل خارجي، ويستخدمونها في أنشطة تؤدي إلى تدخل حكومات أو منظمات أو أشخاص طبيعيين من الخارج في الشؤون الداخلية والخارجية لنيكاراغوا».

وأعلنت مؤسسة فيوليتا باريوس دي تشامورو، باسم رئيسة نيكاراغوا بين 1990 و 1997، الجمعة الماضي، تعليق عملها بسبب القانون.

وعلقت منظمة «وي إيفكت» السويدية غير الحكومية، التي دعمت الفلاحين الفقراء مدة 35 عاماً، وفرع نيكاراغوا من منظمة «بين انترناشيونال» الدولية للكتاب عملياتها بموجب هذا القانون.

وذكرت الخارجية الأمريكية أن «هذه الأحداث تزيد خنق المجتمع المدني في نيكاراغوا وتبعد البلاد عن الانتخابات الحرة والنزيهة المرتقبة في نوفمبر، وتقود نيكاراغوا نحو الديكتاتورية».

وأضاف المتحدث، الذي حث أورتيغا على «تغيير المسار الآن» أن «إدارة بايدن ملتزمة بدعم شعب نيكاراغوا ومطالبته بالديمقراطية».

كوبا تحذر كولومبيا من هجوم محتمل لجيش التحرير الوطني

عناصر من جيش التحرير الوطني الكولومبي

«وكالات» : اتخذت الحكومة الكوبية خطوة غير عادية بتحذير كولومبيا من هجوم محتمل من منظمة جيش التحرير الوطني اليساري المتمرد.

وذكر وزير الدفاع الكولومبي دييغو مولانو الإثنين، أن «الحكومة تلقت اتصالاً من السفير الكوبي لدى كولومبيا عن هجوم يشتبه في تنفيذه من جانب جيش التحرير الوطني».

يشار إلى أن جيش التحرير الوطني، جماعة متمردة كولومبية تضم نحو ألفي مقاتل.

وتصنف الحكومة الكولومبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جيش التحرير الوطني منظمة إرهابية.

روسيا: قضية نافالني لا تهم الاتحاد الأوروبي أو إسبانيا

موسكو – «وكالات» : أكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أمس الإثنين أن قضية زعيم المعارضة أليكسي نافالني لا تهم الاتحاد الأوروبي أو إسبانيا.

وقالت زاخاروفا في تصريحات: «قضية نافالني لا تهم أحداً، لا الاتحاد الأوروبي أو إسبانيا»، في إشارة إلى الجدل الذي أثارته المقارنة مع قضية السياسيين الانفصاليين الكتالونيين المسجونين في إسبانيا.

وكان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد قارن الجمعة الماضي بعد اجتماعه مع مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوسيب بوريل، وضع نافالني المسجون بعد تعافيه من التسمم، بقادة استقلال كتالونيا الذين يقضون عقوبة السجن في إسبانيا بتهمة الدعوة للانفصال، بالإضافة لتهم أخرى.

ومن جانبها، أكدت وزيرة الخارجية الإسبانية، أرانتشا غونزاليس لايا، في تصريحات إذاعية أنه «لا يوجد في إسبانيا مسجونين سياسيين، ولكن هناك سياسيين مسجونين، وأتمنى أن يستطيع السيد نافالني أن يقوم بحملته الانتخابية المقبلة، مثلما يفعل القادة الكتالونيين الانفصاليين».

وفي هذا الصدد، علّقت زاخاروفا قائلة «وصلتني ثلاثة تعليقات رسمية من السيدة غونزاليس عن نافالني، كيف يكون موضوع نافالني مسألة تخص إسبانيا؟ كيف يكون هذا على جدول أعمال وزارة الخارجية الإسبانية؟».

المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا

مسلحون يقتلون 4 موظفين حكوميين في كابول

سيارة الموظفين الأفغان في كابول بعد استهدافها

«كابول» – «وكالات» : قتل مسلحون مجهولون أمس الثلاثاء، أربعة موظفين حكوميين في غرب كابول، رمياً بالرصاص، بحسب ما أعلنه مسؤولون.

وقال المتحدث باسم شرطة كابول، فردوس فارامارز، إن الضحايا كانوا يعملون في وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية.

وأوضح متحدث باسم الوزارة أنهم كانوا في طريقهم إلى إقليم ميدان وارداك المضطرب، وسط أفغانستان عندما أوقفهم المسلحون وقتلوهم.

وقال فارامارز إن فريقاً أمنياً مشتركاً بدأ التحقيق في الواقعة، دون كشف المزيد من التفاصيل.

النرويج : التهديدات تتمثل بهجمات ذات دوافع متطرفة

«وكالات» : أعلن جهاز الأمن النرويجي أن تهديدات الإرهاب الرئيسية التي تواجه النرويج الآن تتمثل في الهجمات ذات الدوافع الإسلاموية أو التي تشنها الجماعات اليمينية المتطرفة، مشيراً إلى الدور الذي يلعبه الاعلام الرقمي، ومحذراً من حدوث قلاقل بسبب الجائحة.

وجاء في التقييم السنوي للجهاز أن التهديد الذي يأتي من الإسلامويين المتطرفين له صلة بالتوترات الناجمة عن اختلاف وجهات النظر بشأن حرية التعبير وما يعتبره كثير من المسلمين أنه هجمات على الإسلام.

وأضاف جهاز الأمن النرويجي أن المهاجمين الفرادي هم الأكثر احتمالا لتنفيذ الهجمات حيث يختارون الأماكن المزدحمة أو المواقع الرمزية.

كما أن الإجراءات الاحترازية لمكافحة وباء فيروس كورونا قد تثير ردود فعل تأخذ طابع العنف.

وقال هانز سفير سيفولد رئيس الجهاز «في بلاد أخرى أدى الوباء إلى إشعال احتجاجات كبرى».

كما أن الجائحة حيث يعمل الكثر من الأشخاص من المنزل تعد بمثابة تهديد أمني محتمل آخر بسبب قلة حلول تكنولوجيا المعلومات.

هجوم يمني متطرف على مسجد في النرويج